UNODC

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

خلاصة وافية

تقرير المخدّرات العالمي 2013

خلاصة وافية

يُلقي تقرير المخدرات العالمي نظرة شاملة على آخر التطورات في أسواق المخدرات، متناولاً إنتاجها والاتجار بها واستهلاكها وما يترتب عليه من عواقب صحية. ويتناول الفصل ١ من تقرير هذا العام الوضع العالمي وآخر الاتجاهات السائدة في مختلف أسواق المخدرات ومدى تناول المخدرات غير المشروعة، إلى جانب ما ينجم عنه من أثر صحي.

ويتطرق الفصل ٢ إلى ظاهرة المؤثرات النفسانية الجديدة، التي قد تكون لها عواقب مميتة لمتناوليها ولكن يصعب مراقبتها مع ما شهده العقد المنصرم من دينامية وسرعة في تحول المنتجين و"خطوط الإنتاج".

المشهد العالمي

حالة تعاطي المخدرات تظل مستقرة على الصعيد العالمي

ظلّت حالة تناول المخدرات مستقرة إجمالاً على صعيد العالم. وبينما شهد العدد الإجمالي المقدّر لمتناولي المواد غير المشروعة، أياً كانت، بعض الارتفاع، فإنّ التقديرات تشير إلى أنّ عدد متناولي المخدّرات المرتهنين لها أو ذوي الاضطرابات المرتبطة بتناولها قد ظل مستقراً. أما الارتفاع المسجل في عدد متناوليها المقدّر سنوياً فإنما يعود بقدر كبير إلى الزيادة في تعداد سكان العالم.

ومع ذلك، فإنّ تناول مخدرات متعددة، لا سيما المزج بين عقاقير موصوفة طبياً ومواد غير مشروعة، لا يزال من بواعث القلق. وتثير إساءة استعمال المهدِّئات والمسكِّنات بالغ القلق، إذ يُصنِّفها أكثر من ٦٠ في المائة من البلدان المشمولة بالتقرير ضمن الأنواع الثلاثة الأولى من المواد التي يُساء استعمالها.

وقد أصبح تزايد عدد المؤثرات النفسانية الجديدة المعروضة في الأسواق بدوره من أهم الشواغل في مجال الصحة العامة، ليس لتزايد الإقبال عليها فحسب بل أيضاً بسبب الافتقار إلى البحوث العلمية وقلة إدراك آثارها الضارة.

تناول المخدرات بالحقن وفيروس نقص المناعة البشرية يظلان من الشواغل في مجال الصحة العامة

تُظهر البيانات الجديدة أنَّ انتشار متناولي المخدرات بالحقن وغيرهم من متناوليها بالحقن المصابين أيضاً بفيروس نقص المناعة البشرية كان، في عام ٢٠١١، أقل مما أشارت إليه التقديرات سابقاً: إذ تشير التقديرات إلى أن ١٤,٠ مليون شخص ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٦٤ سنة يتناولون المخدرات حَقناً، بينما يصل عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من بين متناولي المخدرات بالحقن إلى ١,٦ مليون نسمة. ويمثّل ذلك، منذ تقديرات عام ٢٠٠٨، انخفاضاً بنسبة ١٢ في المائة في عدد متناولي المخدرات بالحقن وبنسبة ٤٦ في المائة في عدد متناولي المخدرات بالحقن المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

وفي عام ٢٠١١، قُدِّر عدد الوفيات المرتبطة بتناول المخدرات بـ ٢١١ ٠٠٠ حالة وفاة. وقد حدثت معظم هذه الوفيات في صفوف الشباب من متناولي المخدرات، وهي وفيات كان من الممكن جداً

تفاديها. وظلت شبائه الأفيون تتصدّر الفئات من المواد المبلغ عن اقترانها بالوفيات المتصلة بتناول المخدرات. ولا تزال هناك ثغرة ذات شأن في تقديم خدمات المعالجة من الارتهان للمخدرات: إذ يقدَّر أنَّ واحداً فقط من بين ستة من متناولي المخدرات الإشكاليين تلقى العلاج في السنة السابقة.

تهريب المخدرات عن طريق البحر يشكّل تحدياً أمام السلطات

نظراً لضخامة كميات المواد المشروعة التي تُنقَل يومياً عبر المحيطات والقارات في حاويات، بل وحتى في قوارب صغيرة، بات تهريب المخدرات بحراً يشكّل تحدياً بالغ الجسامة أمام السلطات.

ويبدو أن شرق أفريقيا وغربها تزدادان أهمية فيما يتعلق بدروب التهريب البحرية. ويسلك المهربون أكثر فأكثر درباً بحرياً جديداً يتجه جنوباً من أفغانستان عبر موانئ في جمهورية إيران الإسلامية وباكستان للوصول إلى أسواق المستهلكين عبر موانئ شرق أفريقيا وغربها. وسجّلت مضبوطات الهيروين منذ عام ٢٠٠٩ ارتفاعاً حاداً في أفريقيا، لا سيما في شرق أفريقيا، حيث ازدادت بمقدار الـ ١٠ أضعاف تقريباً.

وأثبتت التجربة أنه دائماً ما يرجّح أن تكون الضبطية البحرية أكبر حجماً من ضبطية الشحنة المنقولة عبر الطرق أو السكك الحديدية. والواقع أنه رغم أن الضبطيات البحرية لا تشكّل أكثر من ١١ في المائة من جميع حالات الضبط المسجلة في شتى فئات المخدرات على الصعيد العالمي، فقد كان حجم كل ضبطية بحرية أكبر في المتوسط من الشحنات المضبوطة المهرّبة جواً بمقدار الـ ٣٠ ضعفاً تقريباً. وباستطاعة السلطات لو بذلت جهوداً محدّدة الهدف في اعتراض دروب التهريب، أن تضبط كميات أكبر من المخدرات المهربة عبر الدروب المائية.

الدروب الجديدة لتهريب المخدرات

يبحث المهرِّبون بشكل متزايد عن دروب جديدة يضيفونها إلى الدروب القديمة التي يسلكونها: ويبدو أنَّ ثمة دروباً برية جديدة لتهريب الهيروين آخذة في الظهور، فعلى سبيل المثال، إلى جانب درب البلقان والدروب الشمالية المستقرة، يُهرب الهيروين باتجاه الجنوب من أفغانستان عبر جمهورية إيران الإسلامية أو باكستان، ويشق طريقه إلى الشرق الأوسط عبر العراق. ولئن كان درب البلقان لا يزال أكثر دروب التهريب رواجاً، فقد لوحظ انخفاض في كمية الهيروين المهربة عبره.

ويبدو، إضافة إلى ذلك، أنَّ المواد الأفيونية الأفغانية بدأت تنافس المواد الأفيونية المنتَجة والمستهلَكة في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا دون الإقليمية، كما يتجلى مما ضبط من هذه المواد في بلدان تلك المنطقة.

ولئن كان من الواضح أنَّ أهمية قارة أفريقيا ومدى تأثرها من حيث انتشار دروب التهريب، فالبيانات المتاحة بهذا الشأن محدودة للغاية. ولرصد هذا الاتجاه المثير للقلق رصداً فعالاً، ثمة حاجة ملحة إلى تحسين قدرة بلدان المنطقة على جمع البيانات وتحليلها.

ويتبيّن من مضبوطات الكوكايين في كولومبيا أنّ أهمية درب المحيط الأطلسي ربما تكون آخذة في الازدياد في التهريب البحري مقارنة بدرب المحيط الهادئ؛ ويبدو أنَّ للروابط اللغوية دوراً في تهريب الكوكايين من

أمريكا الجنوبية إلى أوروبا عن طريق البرازيل والبرتغال والبلدان الناطقة بالبرتغالية في أفريقيا. ويبدو أنَّ سوق الكوكايين آخذة في التوسع في اتجاه الاقتصادات الناهضة في آسيا.

الاتجاهات العامة السائدة في فئات المخدرات

المواد الأفيونية

شهدت الاتجاهات السائدة في إنتاج المواد الأفيونية واستهلاكها بعض التغيّرات الهامة.

وتشير البيانات المتاحة المحدودة إلى أنَّ تناول شبائه الأفيون (شبائه الأفيون الموصوفة طبياً والهيروين والأفيون) قد ازداد في أجزاء من آسيا (شرق وجنوب شرق آسيا، إلى جانب آسيا الوسطى والغربية) وأفريقيا منذ عام ٢٠٠٩.

ومن جهة أخرى، ظل تناول المواد الأفيونية (الهيروين والأفيون) مستقراً (نحو ١٦,٥ مليون شخص، أي ما يعادل ٠,٤ في المائة من السكان المتراوحة أعمارهم بين ١٥ و٦٤ عاماً)، رغم الإبلاغ عن انتشار مرتفع في تناول المواد الأفيونية في كل من جنوب غرب آسيا وآسيا الوسطى، وأوروبا الشرقية وجنوب شرق أوروبا، وأمريكا الشمالية.

وفي أوروبا تحديداً، توجد مؤشرات على أنَّ تناول الهيروين آخذ في الانخفاض بفعل عدد من العوامل، منها تقدم السكان الذين يتناولونه ويتلقون العلاج منه في السن وزيادة عمليات اعتراض الإمدادات. بيد أنَّ الإبلاغ عن تناول شبائه الأفيون الموصوفة طبياً لأغراض غير طبية لا يزال مستمراً في بعض أنحاء أوروبا.

وفيما يتعلق بالإنتاج، حافظت أفغانستان على مكان الصدارة في إنتاج الخشخاش وزراعته على صعيد العالم (مستأثرة في عام ٢٠١٢ بنسبة ٧٤ في المائة من الإنتاج غير المشروع للأفيون في العالم). وبينما ازدادت الرقعة العالمية المزروعة بخشخاش الأفيون في عام ٢٠١٢ بنسبة ١٥ في المائة ، ما يعزى في معظمه إلى الزيادات المسجلة في أفغانستان وميانمار، فإن الإنتاج العالمي للأفيون انخفض في عام ٢٠١٢ بنسبة ٣٠ في المائة تقريباً إلى ما دون الـ ٠٠٠ ٥ طن، نتيجة لضعف المحاصيل في أفغانستان على وجه الخصوص. وظلت المكسيك أكبر منتج للأفيون في الأمريكتين.

ويبدو أنَّ إنتاج الأفيون في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار لن يكفي لتلبية الطلب الذي يفرضه العدد المتزايد من متناولي الهيروين في بعض أنحاء آسيا.

ولئن ازدادت مضبوطات المورفين والهيروين عالمياً في عام ٢٠١١، فقد لوحظت حالات انخفاض في مناطق وبلدان معيّنة، بما فيها تركيا وأوروبا الغربية والوسطى.

الكوكايين

بلغت مساحة الرقعة العالمية المزروعة بالكوكا ٦٠٠ ١٥٥ هكتار في عام ٢٠١١، وتكون هذه الرقعة بذلك قد بقيت تقريباً على ما كانت عليه في العام السابق ولكنها انخفضت بنسبة ١٤ في المائة عن عام ٢٠٠٧ وبنسبة ٣٠ في المائة عن عام ٢٠٠٠. أما التقديرات لكميات الكوكايين المصنوع، معبراً عنها بكميات من الكوكايين النقي بنسبة مائة في المائة، فقد تراوحت ما بين ٧٧٦ طناً و٠٥١ ١ طناً في

عام ٢٠١١، وتكون بذلك قد بقيت عموماً دون تغيّر مقارنة بالعام السابق. ولا يزال يُبلّغ عن أكبر مضبوطات الكوكايين في العالم (غير المعدلة بحسب درجة النقاء) من كولومبيا (٢٠٠ طن) والولايات المتحدة (٩٤ طناً). ولكن ثمة دلائل في الأعوام الأخيرة تشير إلى أنَّ سوق الكوكايين آخذة في الانتقال إلى عدة مناطق لم تكن في السابق مرتبطة بالاتجار فيه ولا بتناوله. فقد لوحظت زيادات كبيرة في هذا الصدد في كل من آسيا وأوقيانوسيا وأمريكا الوسطى والجنوبية والكاريبي. وقد أدى احتدام المنافسة في الاتجار بالكوكايين في أمريكا الوسطى إلى ازدياد مستويات العنف فيها.

ولطالما اعتُبر الكوكايين عقّاراً يُقبل عليه الأثرياء. وثمة أدلة تشير، وإن يكن بصورة غير حاسمة، إلى أنَّ هذا التصور قد لا يكون منعدم الأساس تماماً، مع بقاء كل العوامل الأخرى على حالها. ومع ذلك، فإنَّ مدى تناوله ليس مدفوعاً دائماً بامتلاء الجيب. فهناك مثلاً بلدان غنية بمعدلات انتشار متدنية، والعكس بالعكس.

ولعلّ بعض أنحاء شرق آسيا وجنوب شرقها معرّض أكثر من غيره لخطر التوسع في تناول الكوكايين (وإن يكن انطلاقاً من مستويات منخفضة جداً). وقد زادت مضبوطات الكوكايين في هونغ كونغ، الصين، زيادة هائلة لتصل إلى نحو ٦٠٠ كيلوغرام في عام ٢٠١٠، وتجاوزت ٨٠٠ كيلوغرام بحلول عام ٢٠١١. ويُمكن أن يعزى ذلك إلى عدة عوامل ترتبط أحياناً كثيرة بالبريق المتصل بتناوله وظهور المزيد من شرائح المجتمع الموسرة. وبالمقارنة، ففي حالة أمريكا اللاتينية يبدو أن معظم الزيادة في تناول الكوكايين يرتبط بآثار "عرضية"، إذ إنه متاح على نطاق واسع ورخيص نسبياً نظراً لقرب البلدان المنتِجة.

وفي أمريكا الشمالية، شهدت مضبوطات الكوكايين وانتشاره تدنياً ملحوظاً منذ عام ٢٠٠٦ (باستثناء طفرة ارتفاع في المضبوطات سُجلت في عام ٢٠١١). وفي الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١١، انخفض تناول الكوكايين في صفوف عامة السكان في الولايات المتحدة بنسبة ٤٠ في المائة، ويعزى هذا الانخفاض جزئياً إلى تقلص الإنتاج في كولومبيا، وتدخّل أجهزة إنفاذ القانون، وممارسة العنف فيما بين عصابات المخدرات.

ولئن كانت أمريكا الشمالية وأوروبا الوسطى/الغربية تهيمنان في السابق على سوق الكوكايين، فيُنسب إليهما اليوم نصف متناولي الكوكايين في العالم تقريباً، ويعبّر ذلك عن استقرار معدل تناول الكوكايين على ما يبدو في أوروبا وانخفاضه في أمريكا الشمالية.

ومن ناحية أخرى، وصلت مضبوطات الكوكايين في أوقيانوسيا إلى مستويات قياسية جديدة في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ (١,٩ طن و١,٨ طن على التوالي، بعد أن كانت ٢٩٠ كيلوغراماً في عام ٢٠٠٩). أما معدل الانتشار السنوي لتناول الكوكايين في أستراليا لدى السكان البالغين من العمر ١٤ عاماً فما فوق، فقد تجاوز الضعف، إذ انتقل من نسبة ١,٠ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى نسبة ٢,١ في المائة في صفوف الراشدين من السكان في عام ٢٠١٠؛ ويفوق هذا الرقم المتوسطَ الأوروبي ويتجاوز معدلات الانتشار المقابلة المسجلة في الولايات المتحدة.

المنشطات الأمفيتامينية

ثمة علامات تدل على أن سوق المنشّطات الأمفيتامينية آخذة في التوسع: فالمضبوطات ومعدّلات الاستهلاك آخذتان في الازدياد، وصنعها آخذ على ما يبدو في التوسع، وأسواق جديدة لها آخذة في الظهور.

وما زال تناول المنشِّطات الأمفيتامينية، باستثناء "الإكستاسي"، واسع الانتشار عالمياً، ويبدو أنه يتزايد في معظم المناطق. وفي عام ٢٠١١، كان ما يقدَّر بـِ ٠,٧ في المائة من سكان العالم المتراوحة أعمارهم بين ١٥ و٦٤ عاماً ، أي ما يعادل ٣٣,٨ مليون نسمة، قد تناولوا منشِّطات أمفيتامينية في العام الذي سبقه. أما معدل انتشار "الإكستاسي" في عام ٢٠١١ (١٩,٤ مليون نسمة، أو ٠,٤ في المائة من السكان) فكان أدنى من معدله في عام ٢٠٠٩.

وفي حين أنّ معدّلات تناول هذه المنشطات ثابتة في سوقيها التقليديتين المتمثلتين في أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا، فيبدو أنّ ثمة زيادة في حجم سوقها في الاقتصادات المتقدمة النمو في آسيا، لا سيما في شرق وجنوب شرق آسيا. وتوجد لها أيضاً سوق ناهضة في أفريقيا، وهو تقدير يدل على صحته ازدياد عمليات تسريب السلائف وازدياد المضبوطات وتوسّع صناعة الميثامفيتامين. ويفوق المعدل السنوي المقدّر لانتشار تناول المنشِّطات الأمفيتامينية في المنطقة المتوسط العالمي.

وعلى الصعيد العالمي، سجّلت المضبوطات رقماً قياسياً جديداً: إذ بلغت ١٢٣ طناً في عام ٢٠١١، وهذا ما يمثل زيادة بنسبة ٦٦ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٠ (٧٤ طناً) وزيادة بمقدار الضعف منذ عام ٢٠٠٥ (٦٠ طناً). وحطّمت المكسيك الرقم القياسي في كمية الميثامفيتامين المضبوطة لديها، إذ تخطت الضعف في غضون سنة واحدة منتقلة من ١٣ طناً إلى ٣١ طناً، فتجاوزت بذلك الولايات المتحدة لأول مرة.

ولا يزال الميثامفيتامين الدعامة الأساسية لتجارة المنشطات الأمفيتامينية؛ وقد بلغت مضبوطاته ٧١ في المائة من مضبوطات المنشطات الأمفيتامينية في العالم في عام ٢٠١١. ولا تزال أقراص الميثامفيتامين هي المنشط الأمفيتاميني المهيمن في شرق وجنوب شرق آسيا، حيث ضُبط ١٢٢,٨ مليون قرص في عام ٢٠١١، وإن كان في ذلك انخفاض بنسبة ٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٠ (١٣٤,٤ مليون قرص). ولكنّ مضبوطات الميثامفيتامين البلّوري زادت لتصل إلى ٨,٨ أطنان، وهو أعلى مستوى لها خلال الأعوام الخمسة الماضية، مما يدل على أنّ هذه المادة تشكّل خطراً محدقاً.

ويبدو أنّ صناعة الميثامفيتامين آخذة بدورها في الانتشار: إذ اكتُشفت مواقع جديدة لها في بولندا والاتحاد الروسي ضمن غيرهما. وثمة أيضاً ما يدل على ازدياد النشاط الصناعي في أمريكا الوسطى وازدياد تأثير المنظمات المكسيكية المتجرة بالمخدرات في سوق المخدرات الاصطناعية داخل المنطقة.

وارتفعت أرقام مضبوطات الأمفيتامين بدورها، لا سيما في الشرق الأوسط، حيث غالباً ما يُتاح هذا العقّار في شكل أقراص تُسوَّق بوصفها أقراص "كابتاغون" وتتكون عموماً من الأمفيتامين.

وأبلغت أوروبا والولايات المتحدة عن نفس العدد تقريباً من مختبرات الأمفيتامين (٥٨ مقابل ٥٧) في عام ٢٠١١، وظل عددها الكلي مستقراً إلى حد ما مقارنة بعام ٢٠١٠.

وفي حين أنّ تناول "الإكستاسي" آخذ في الانخفاض عالميا، يبدو أنه آخذ في الارتفاع في أوروبا. وبالترتيب التصاعدي، لا تزال أوروبا وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا المناطق الثلاث التي يفوق فيها انتشار تناول"الإكستاسي" المتوسطَ العالمي.

القنّب

تظل مَهمّة إعطاء صورة عالمية عن مقادير زراعة القنّب وإنتاجه مَهمّة شاقة: فعلى الرغم من أن القنّب يُنتَج تقريباً في كل بلد من بلدان العالم، فإن زراعته عموماً ما تكون محلية وغالباً ما تزوِّد الأسواق المحلية.

وما زال تناول القنّب هو الأكثر انتشاراً بين المواد غير المشروعة. وقد حدثت زيادة طفيفة في عدد متناوليه (١٨٠,٦ مليون نسمة، أي ما يعادل ٣,٩ في المائة من السكان من الفئة العمرية ١٥-٦٤) مقارنة بالتقديرات السابقة في عام ٢٠٠٩.

وقد ازدادت مساحات القنّب المبادة في الولايات المتحدة، ما يدل احتمالاً على حدوث زيادة في الرقعة المزروعة به. ويبدو كذلك أنّ زراعته زادت في القارة الأمريكية إجمالاً. وفي أمريكا الجنوبية، ازدادت مضبوطات عشبة القنّب المبلغ عنها بنسبة ٤٦ في المائة في عام ٢٠١١.

وفي أوروبا، ازدادت مضبوطات عشبة القنّب، بينما انخفضت مضبوطات راتنج القنّب ("الحشيش"). وقد يشير ذلك إلى أنّ القنّب المنتَج محلياً لا يزال يحلّ محل الراتنج المستورد، لا سيما الآتي من المغرب. ويبدو أنّ إنتاج راتنج القنب قد استقر، بل إنه انخفض في البلدين الرئيسيين اللذين ينتجانه، أي أفغانستان والمغرب.

وأبلغت بلدان عديدة في أفريقيا عن ضبط كميات من عشبة القنب، وأبلغت نيجيريا عن أكبر كميات ضبطت في المنطقة.

وفي أوروبا، يُزرع القنّب عموماً في الهواء الطلق في البلدان ذات الظروف المناخية المؤاتية. أما في البلدان ذات الظروف المناخية الأقل مؤاتاة، كبلجيكا وهولندا، فيُزرع عدد أكبر من النباتات في الأماكن المغلقة. ويصعب تكوين صورة دقيقة عن الزراعة والإبادة، فهذه تختلف كثيراً باختلاف البلدان والمناطق المناخية. وتختلف كثافة النباتات اختلافاً كبيراً رهنا بالطريقة المتبعة في الزراعة (في الأماكن المغلقة أو الهواء الطلق) والعوامل البيئية.

المؤثرات النفسانية الجديدة

بينما أخذت مواد ضارة جديدة تظهر بانتظام مستمر على ساحة المخدرات، راح النظام الدولي لمراقبة المخدرات يتخبط، ولأول مرة، جراء سرعة الخطى والإبداعية اللتين تتميز بهما الظاهرة المعروفة بالمؤثرات النفسانية الجديدة.

وارتفع عدد المؤثرات النفسانية الجديدة التي أبلغت الدول الأعضاء مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عنها من ١٦٦ مادة في نهاية عام ٢٠٠٩ إلى ٢٥١ مادة بحلول منتصف عام ٢٠١٢، ما يمثل زيادة تفوق نسبتها الـ ٥٠ في المائة. ولأول مرة، تجاوز عدد هذه المنشطات في الواقع العددَ الكلي للمواد الخاضعة للمراقبة الدولية (وهي ٢٣٤ مادة).

والمؤثرات النفسانية الجديدة هي من مواد التعاطي، سواء في شكلها النقي أو كمستحضرات، وهي لا تخضع للمراقبة بموجب الاتفاقيات الدولية بشأن المخدرات، ولكنها قد تشكل خطراً على الصحة العامة. وفي هذا السياق، لا يشير مصطلح "الجديدة" بالضرورة إلى مبتكرات جديدة بل إلى مواد أصبحت متاحة حديثاً في أسواق معيّنة. ومصطلح "المؤثرات النفسانية الجديدة" هو عموماً مصطلح جامع

يشمل المواد أو المنتجات (الجديدة) ذات التأثير النفساني غير الخاضعة للمراقبة التي تستهدف محاكاة مفعول العقاقير الخاضعة للمراقبة.

وقد تصدّت الدول الأعضاء لهذا التحدي باستخدام شتى الأساليب المتاحة ضمن أطرها التشريعية، محاولة بذلك إخضاع مواد منفردة أو شبائهها للمراقبة.

ولوحظ إجمالاً أنه متى أُخضع مؤثر من المؤثرات النفسانية الجديدة للمراقبة أو جرت جدولته، انخفض تناوله بعد ذلك بفترة وجيزة، وهو ما له تأثير إيجابي من حيث العواقب الصحية والوفيات المتصلة بتناول تلك المادة، وإن يكن "أثر البدائل" قد حال دون الاضطلاع بأية بحوث متعمقة بشأن الأثر البعيد المدى لجدولة المؤثرات النفسانية الجديدة. وهناك بالطبع حالات لم يكن فيها لإخضاع المؤثر النفساني الجديد للمراقبة أو لجدولته أي تأثير يذكر إن لم يكن هذا التأثير منعدماً. وبوجه عام، لوحظت أنواع التأثير التالية عقب جدولة مؤثر من المؤثرات النفسانية الجديدة:

(أ) تظل المادة معروضة في السوق، ولكن تناولها يتراجع فوراً. ومن الأمثلة على ذلك الميفيدرون في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ون-بنزيل بيبيرازين (BZP) في نيوزيلندا، و"المسْكِرات المشروعة" في بولندا، والميفيدرون في أستراليا، والميثيلين ديوكسي بيروفاليرون (MDPV) في الولايات المتحدة الأمريكية؛

(ب) يتراجع تناول المادة بعد فترة أطول، قد تصل إلى سنة أو أكثر (الكيتامين في الولايات المتحدة، على سبيل المثال)؛

(ج) ليس لجدولة المادة أي تأثير يُذكر أو تأثير مباشر على تناولها، مثال ذلك المادة ٣، ٤-ميثيلين ديوكسي-ن-ميثامفيتامين (MDMA)، المعروف عموماً باسم "الإكستاسي"، في الولايات المتحدة وبلدان أخرى.

وإضافة إلى ما تقدّم، ثمة حالات اختفت فيها مؤثرات نفسانية جديدة من السوق. وهذا ما حدث أيضاً لمعظم المواد الخاضعة للمراقبة بموجب اتفاقية عام ١٩٦١ واتفاقية عام ١٩٧١. ومن أصل المواد الخاضعة حالياً للمراقبة الدولية، البالغ عددها ٢٣٤ مادة، لم يعد يُساء استعمال سوى بضع عشرات منها، وتنصبّ معظم حالات إساءة الاستعمال على دستة من هذه المواد.

ومن الواضح أن التشريعات المتعلقة بمراقبة المؤثرات النفسانية الجديدة ليست "دواء كل داء"، وأنّ هناك دائماً حالات شذوذ عن القاعدة. ولكن لا بدّ لمعالجة هذا الوضع من إتباع نهج شمولي ينطوي على عدد من العوامل، ألا وهي الوقاية والعلاج، والوضعية القانونية، وتحسين الضوابط على السلائف، واتخاذ إجراءات صارمة ضد عصابات الاتجار.

وثمة افتقار إلى بيانات طويلة الأمد توفّر منظوراً تمس الحاجة إليه: فما أن تُجدول مادة من المواد حتى تحلّ محلها مادة أخرى، مما يصعب معه دراسة العواقب الصحية للمادة المعنية وأثرها على الاستعمال في الأمد الطويل.

ومشكلة المؤثرات النفسانية الجديدة مشكلة مستعصية لأن صانعيها ينتجون أشكالاً جديدة منها للإفلات من الأطر القانونية الجديدة التي توضع باستمرار لمراقبة المواد المعروفة. وتشمل هذه المواد مؤثرات نفسانية

اصطناعية ونباتية، وقد انتشرت سريعا في أسواق متناثرة على نطاق واسع. وحتى منتصف عام ٢٠١٢، تمثّلت معظم المؤثرات النفسانية الجديدة المكتشَفة في شبائه القنّب الاصطناعية (٢٣ في المائة)، والفينيثيلامينات (٢٣ في المائة) والكاثينونات الاصطناعية (١٨ في المائة) ، وتلتها التريبتامينات (١٠ في المائة) والمواد النباتية (٨ في المائة)، والبيبيرازينات (٥ في المائة). وكانت أكثر المواد انتشاراً وبلا منازع الـ JWH-018 والـ JWH-073 ضمن شبائه القنّب الاصطناعية؛ والميفيدرون والميثيلين ديوكسي بيروفاليرون (MDPV) والميثيلون ضمن الكاثينونات الاصطناعية؛ وم–كلوروفينيل بيبيرازين (*m*CPP)) ون–بنزيل بيبيرازين (BZP)، والمركّب ١–(٣–ثلاثي فينيل الفلوروميثيل) بيبرازين (TFMPP) ضمن البيبيرازينات. وشملت المواد النباتية، في المقام الأول، "الكراتوم" والقات والمريمية (*Salvia divinorum*).

وما يجعل المؤثرات النفسانية الجديدة خطيرة وإشكالية للغاية هو التصور العام الذي يكتنفها. فكثيراً ما سوِّقت على أنها "مسْكِرات مشروعة"، ما يعني ضمناً أنه لا خطر من استهلاكها وتناولها، بينما قد يكون ذلك عاريا من الصحة. ولتضليل السلطات، قام الموردِّون أيضاً بتسويق منتجاتهم والترويج لها بقوة وعرضوها للبيع تحت أسماء منتجات عادية غير ضارة، كمعطرات جو وأملاح استحمام وبخور عشبي، بل وحتى كأسمدة نباتية.

وقد أبلغت بلدان من جميع المناطق تقريباً عن ظهور مؤثرات نفسانية جديدة. وقد شهدت الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ على وجه الخصوص ظهور شبائه قنب اصطناعية وكاثينونات اصطناعية، بينما انخفض عدد البلدان التي أبلغت عن أشكال جديدة من الفينيثيلامين والكيتامين والبيبيرازين (مقارنة بالفترة السابقة لعام ٢٠٠٨).

المنشأ والصنع

على الرغم من أن المؤثرات النفسانية الجديدة منتشرة على الأكثر في أوروبا وأمريكا الشمالية، يبدو أنّ معظمها ينشأ هذه الأيام في آسيا (شرقها وجنوبها)، وعلى الأخص في البلدان المعروفة بتقدّمها في الصناعات الكيميائية والصيدلانية. وأبلغت أيضاً بلدان في أوروبا والقارة الأمريكية وآسيا عن صنع هذه المؤثرات محلياً. ومع ذلك، فالنمط العام هو نمط الاتجار عبر الإقليمي الذي يبتعد عن الصنع السري للمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة، كالمنشطات الأمفيتامينية، التي تُصنع عادة في نفس المنطقة التي يوجد فيها المستهلكون.

دور التكنولوجيا

يبدو أنَّ الانترنت تؤدي دوراً مهماً في تجارة المؤثرات النفسانية الجديدة: ذلك أنّ ٨٨ في المائة من البلدان التي استجابت للاستقصاء الذي أجراه المكتب قالت إنَّ الإنترنت تشكّل مصدراً رئيسياً للإمدادات الموجودة في أسواقها من هذه المؤثرات. وفي الوقت نفسه، وجد استقصاء أجرته مؤسسة القياس الأوروبية أنّ مجرّد ٧ في المائة من مستهلكي هذه المؤثرات الشباب في أوروبا (من الفئة العمرية ١٥-٢٤) يستخدمون الإنترنت لشراء هذه المواد فعلياً، ما يدلّ على أنه وإن يكن من المحتمل أن تكون تجارة

استيراد هذه المواد وبيعها بالجملة تُجرى بصورة متزايدة عبر الإنترنت، فالمستهلك النهائي ما زال يفضّل اللجوء إلى قنوات التوزيع والبيع بالتجزئة التقليدية نسبياً.

انتشار المؤثرات النفسانية الجديدة على المستوى الإقليمي

تتمتّع أوروبا بأكثر نظام إقليمي تقدماً في التصدي للمؤثرات النفسانية الجديدة التي تظهر على الساحة، وذلك بفضل نظام الإنذار المبكّر الذي أقامته ويشمل ٢٧ بلداً في الاتحاد الأوروبي إلى جانب تركيا وكرواتيا والنرويج. وقد وُفِّر خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٢، من خلال نظام الإنذار المبكّر هذا، إشعار رسمي بخصوص ٢٣٦ مادة جديدة في المجموع، ما يعادل أكثر من ٩٠ في المائة من جميع المواد التي وُجدت عالمياً وأُبلغ المكتب عنها (٢٥١ مادة). وارتفع عدد المؤثرات النفسانية الجديدة المكتشفة في الاتحاد الأوروبي من ١٤ في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٣٦ في نهاية عام ٢٠١٢.

ويبدو أنّ المؤثرات النفسانية الجديدة أصبحت تشكّل شريحة سوقية كبيرة. فقد جرّب هذه المؤثرات في الاتحاد الأوروبي حتى الآن قرابة ٥ في المائة من السكان المتراوحة أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة، وهو ما يعادل خمس أعداد الذين جرّبوا القنّب وما يقترب من نصف عدد الذين تناولوا عقاقير غير القنّب. ولئن كان تناول القنّب قد شهد خلال العقد الماضي انخفاضاً لا ريب فيه بين المراهقين والشباب في أوروبا وبقي تناول عقاقير غير القنّب مستقراً إجمالاً، فقد زاد تناول المؤثرات النفسانية الجديدة.

وفي أوروبا، تشير بيانات مؤسسة القياس الأوروبية لعام ٢٠١١ إلى أنّ لدى خمسة بلدان مجتمعة ما يكاد يصل إلى ثلاثة أرباع كل متناولي المؤثرات النفسانية الجديدة، وهي: المملكة المتحدة (٢٣ في المائة من مجموع الاتحاد الأوروبي)، تليها بولندا (بـِ ١٧ في المائة)، وفرنسا (بـِ ١٤ في المائة)، ثم ألمانيا (بـِ ١٢ في المائة)، فإسبانيا (بـِ ٨ في المائة). والمملكة المتحدة هي أيضاً البلد الذي اكتشفت لديه معظم المؤثرات النفسانية الجديدة في الاتحاد الأوروبي (٣٠ في المائة من المجموع خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠).

أما الولايات المتحدة، فقد اكتشفت أكبر عدد من المؤثرات النفسانية الجديدة في العالم أجمع: إذ اكتشفت في عام ٢٠١٢ ككل ما مجموعه ١٥٨ مادة من هذه المواد، أي ضعف ما اكتُشف في الاتحاد الأوروبي (٧٣). وكانت أكثر المواد المبلّغ عنها تواتراً شبائه القنّب الاصطناعية (٥١ في عام ٢٠١٢، مرتفعة من ٢ في عام ٢٠٠٩)، والكاثينونات الاصطناعية (٣١ في عام ٢٠١٢، مرتفعة من ٤ في عام ٢٠٠٩). ولكلتا هاتين المجموعتين تأثير شديد الضرر بالصحة. وبمعزل عن القنّب، فإنّ تناول المؤثرات النفسانية الجديدة منتشر بين الطلبة أكثر من أي عقّار آخر، ما يُعزى في المقام الأول إلى شبائه القنّب الاصطناعية الموجودة في العقّار "سبايس" أو أي مزيج عشبي مشابه له. ويبدو أنّ تناول المؤثرات النفسانية الجديدة بين الشباب منتشر في الولايات المتحدة أكثر من ضعف انتشاره في الاتحاد الأوروبي.

وفي كندا، اكتشفت السلطات ٥٩ مؤثراً نفسانياً جديداً خلال الربعين الأولين من عام ٢٠١٢، أي ما يكاد يساوي العدد المسجّل في الولايات المتحدة. ومعظم هذه المواد كانت من الكاثينونات الاصطناعية (١٨)، وشبائه القنّب الاصطناعية (١٦)، والفينيثيلامينات (١١). وأُفيد في استقصاء مدرسي على المستوى الوطني عن انتشار تناول المريمية (*Salvia divinorum*) ولو مرة واحدة في العمر (٥,٨ في المائة)، وعشبة جيمسن أو الداتورة (٢,٦ في المائة)، وهي نبات مهلوس، والكيتامين (١,٦ في المائة) بين طلبة الصف العاشر.

وأخذت المؤثرات النفسانية الجديدة تغزو أيضاً بلدان أمريكا اللاتينية، وإن تكن معدّلات إساءة استعمال هذه المواد هي، في هذه المنطقة، أدنى بوجه عام من معدلات إساءة استعمالها في أمريكا الشمالية وأوروبا. وشملت المواد المبلّغ عنها الكيتامين ومواد نباتية، وعلى الأخص المريمية (*Salvia divinorum*)، تليها البيبيرازينات، والكاثينونات الاصطناعية، ثم الفينيثيلامينات، وبقدر أقل شبائة القنّب الاصطناعية. وأبلغت البرازيل بدورها عن ظهور الميفيدرون والـ DMMA (وهي من زمرة الفينيثيلامينات) في سوقها؛ وأبلغت شيلي عن ظهور المريمية (*Salvia divinorum*) والتريبتامين؛ وأبلغت كوستاريكا عن ظهور المادتين BZP وTFMPP، وكلتاهما من زمرة البيبيرازينات.

ومنذ سنوات عديدة ونيوزيلندا تلعب دوراً رئيسياً في سوق البيبيرازينات، ولا سيما في سوق الـ BZP. ويوجد أيضاً عدد كبير من المؤثرات النفسانية الجديدة في أستراليا، على غرار الحالة في أوروبا وأمريكا الشمالية. وإجمالاً، اكتُشف ٤٤ من هذه المؤثرات خلال الربعين الأولين من عام ٢٠١٢ في منطقة أوقيانوسيا، أي ما يعادل ربع كل ما اكتشف من هذه المواد في العالم أجمع. وقد اكتشفت أستراليا ٣٣ مؤثراً نفسانياً جديداً لديها خلال الربعين الأولين من عام ٢٠١٢، وفي مقدمتها الكاثينونات الاصطناعية (١٣) والفينيثيلامينات (٨).

وبحسب الاستقصاء الذي أجراه المكتب في عام ٢٠١٢، سجّلت آسيا ثاني أكبر عدد من البلدان التي أبلغت عن ظهور مؤثرات نفسانية جديدة. وقد أُبلغ عن ظهور مثل هذه المواد من عدد من البلدان والمناطق، معظمها في شرق آسيا وجنوب شرقها (بروني دار السلام؛ الصين؛ هونغ كونغ، الصين؛ إندونيسيا؛ اليابان؛ الفلبين؛ سنغافورة؛ تايلند؛ فييت نام)، وفي الشرق الأوسط (البحرين، إسرائيل، الأردن، عُمان، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة).

وقد أبلغت هونغ كونغ، الصين، عن ظهور عدد من شبائه القنّب الاصطناعية (مثل JWH-018) والكاثينونات الاصطناعية (٤-ميثيل إثكاثينون وبوتيلون). وأبلغت إندونيسيا المكتب عن ظهور الـ BZP. وشاهدت سنغافورة ظهور عدد من شبائه القنّب الاصطناعية (منها JWH-018)، والكاثينونات الاصطناعية (٣-فلوروميثكاثينون و٤-ميثيل إثكاثينون). وشهدت عُمان ظهور شبائه أفيون اصطناعية (WH-018). وأبلغت اليابان عن ظهور فينيثيلامينات، وكاثينونات اصطناعية، وبيبيرازينات، وكيتامين، وشبائه أفيون اصطناعية ومواد نباتية.

والمادتان الرئيسيتان من بين المؤثرات النفسانية الجديدة، من حيث الاستهلاك، هما الكيتامين والكراتوم، وأكثر البلدان تأثراً بهما هي بلدان شرق آسيا وجنوب شرقها. وتباع أقراص الكيتامين منذ عدة سنوات كبديل عن "الإكستاسي" (بل حتى على أنها "إكستاسي" أحيانا). وإضافة إلى ذلك، يُستهلك القات تقليدياً وعلى نطاق واسع في غرب آسيا، وخصوصا في اليمن.

وفي المجموع، أبلغت المكتب عن ظهور مؤثرات نفسانية جديدة ٧ بلدان أفريقية (هي أنغولا، الرأس الأخضر، مصر، غانا، جنوب أفريقيا، توغو، زمبابوي). وأبلغت مصر ليس فحسب عن ظهور مواد نباتية (مريمية – *Salvia divinoroum*) بل وأيضاً عن ظهور شبائه أفيون اصطناعية وكيتامين وبيبيرازينات (BZP) ومواد أخرى (٢-ديفينيل ميثيل بيبيريدين (2-DPMP) و٤-بنزيل بيبيريدين). ومع ذلك، يبدو أنّ المشاكل الإجمالية المتصلة بإنتاج المؤثرات النفسانية الجديدة واستهلاكها هي أقل حدة في أفريقيا. ولكن

يوجد عدد من المواد التي يجري تناولها تقليديا (مثل القات أو الإيبوغين)، وتندرج هذه المواد في فئة المؤثرات النفسانية الجديدة وقد تسبّب، من حيث مدى انتشارها، مشاكل صحية خطيرة وتترتب عليها عواقب أخرى اجتماعية.

سبل المضي قُدما

إنَّ جدولة المواد أو مراقبتها عملية مكلفة وتستغرق وقتاً طويلاً، خصوصاً وأنّ السلطات هي التي تتحمّل عبء الإثبات. ويضاف إلى ذلك أنّ مراقبة مواد عديدة ويتزايد عددها يوماً بعد يوم وتنشغل بها الشرطة والجمارك ومختبرات التحليل الجنائي وسلطات الاستيراد والتصدير والسلطات الصحية، ضمن غيرها من الجهات، أمر قد يحمّل بعض الدول الأعضاء عبئاً يتجاوز طاقاتها على التحمّل.

أمّا التدابير البديلة، كإنشاء نظم إنذار مبكِّر للمؤثرات النفسانية الجديدة، و"الجدولة في حالات الطوارئ"، و"جدولة الشبائه"، و"الجدولة العامة"، وتطبيق "قانون الأدوية"، وغير ذلك من النهوج المبتكرة، فلكل منها حسناته وسيئاته. وقد أدّى معظمها إلى تحسّن الوضع وعلّم دروساً مفيدة في التخطيط لنظم المراقبة في المستقبل. ومع ذلك، فما يُفتقر إليه هو التنسيق على الصعيد العالمي للحيلولة دون تمكّن تجار المخدّرات من استغلال الثغرات ببساطة، سواء ضمن المناطق أو ضمن البلدان.

وثمة ضرورة لإنشاء نظام عالمي للإنذار المبكّر من أجل إعلام الدول الأعضاء بالمواد المستجدّة على الساحة ومن أجل دعم هذه البلدان في تصدّيها لهذه الظاهرة المعقّدة والمتغيّرة.[1] وعلى الرغم من أنّ الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات تتيح إمكانية جدولة مواد جديدة، فإنّ السرعة الهائلة التي تظهر بها المؤثرات النفسانية الجديدة تجعل هذا الأمر مَهمَّة عسيرة. والمطلوب إنما هو فهم وتبادل الطرائق المجرّبة والدروس المستفادة في تدابير التصدّي الإقليمية للوضع المتعلّق بهذه المؤثرات قبل البحث في إنشاء نظم تصدٍّ عالمية لهذه المشكلة.

(1) شجّعت لجنة المخدّرات، في قرارها ٥٦/٤، المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣، مكتبَ الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة "على التشارك في الأفكار والجهود والممارسات الجيدة والخبرات وتبادلها في اعتماد تدابير تصدٍّ فعَّالة تجاه التحدِّيات الفريدة التي تطرحها المؤثِّرات النفسانية الجديدة، والتي يمكن أن تشمل، ضمن تدابير التصدِّي الوطنية الأخرى، إصدار قوانين ولوائح تنظيمية وقيود جديدة".